**فلسطين وراء الشعارات**

**طارق دانا**

كانت قضية فلسطين دوماً في طليعة اهتمام حركات التضامن اليسارية. لكن خلف حالات الفهم البسيطة تكمن شبكة معقدة من الفصائل والانقسامات.

إن الصراع الوطني الفلسطيني يتسم بالتعددية السياسية والإيديولوجية. وبينما يمكن أن يغني تنوع من المعتقدات والمنظورات المجتمع والسياسة، وخاصة ضمن إطار ديمقراطي، ولكن حين تسوق التعددية عقائد قطعية غير متسامحة على نحو صارم وسياسة إقصائية فإن هذا يفاقم التوترات والصراعات الداخلية.

اتخذت التعددية تاريخياً شكل الفئوية السياسية داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، وصارت مصدراً للخصومات والانقسامات الفلسطينية الداخلية. وأضعفت هذه الفئوية مجموعة القيم الفلسطينية المشتركة وقلصت النسيج الوطني والتنظيمي الضروري لدعم الصراع ضد الاستعمار. فضلاً عن ذلك، تعرض السكان الفلسطينيون بشكل متكرر لتأثيرات دولية وإقليمية. وسببت العوامل الخارجية في حالات كثيرة خلافات فلسطينية داخلية، تجلت في سلسلة من المسائل السياسية والإيديولوجية، وغُلفت بأجندات خادمة للذات ومنطق الهيمنة والإقصاء. وقد ساء هذا جداً منذ اتفاقيات أوسلو في أوائل التسعينيات، مما قاد في النهاية إلى انقسامات إيديولوجية غير مسبوقة وارتباك إيديولوجي).

**الفئوية قبل النكبة**

نظم الفلسطينيون أنفسهم في قوى سياسية مختلفة منذ وعد بلفور في ١٩١٧، الذي أعلن الهدف الصهيوني لتأسيس دولة إسرائيلية في فلسطين. وبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وسيطرتها على فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى، مر المجتمع الفلسطيني في فترة من الانتقال الاجتماعي والتي تشكلت فيها طبقات جديدة وأشكال حديثة من التنظيم السياسي والإيديولوجيات، بما فيه الشيوعية والاشتراكية والقومية العربية. لكن المشهد السياسي والإيديولوجي بقي أسير البنية الاجتماعية التقليدية، المستندة في معظمها إلى هرميات القرابة والعائلة والعشيرة. وفي ظل الانتداب الفرنسي من ١٩٢٠ إلى ١٩٤٨، هيمنت على القيادة السياسية والاقتصادية النخب التقليدية (المتشكلة من ”عائلات بارزة“ مدينية وملاكين شبه إقطاعيين مارسوا بشكل عادي السلطة على أغلبية السكان في العهد العثماني). ووسط حدة الصراع ضد الصهاينة غالباً ما انخرطت النخب الفلسطينية التقليدية في صراعات عائلية لكسب السلطة والقوة. وأسست تلك النخب أحزابها السياسية، والتي افتقر الكثير منها لبرامج سياسية وإيديولوجية واضحة. وخدمت تلك الأحزاب بشكل عادي كأدوات للمحافظة على مصالح شخصية وعشائرية وامتيازات على حساب القضية الوطنية المضادة للاستعمار.

استغلت النخب المتنافسة وأحزابها المشاعر المتصاعدة للعداء للصهيونية والاستعمار البريطاني بين الفلسطينيين لتوسيع قاعدة قوتها الاجتماعية وتغذية النزاعات الداخلية. وكان أسوأ استقطاب سياسي واجتماعي ناجم عن التعصب الفئوي هو الذي حدث بين عائلتي الحسيني والنشاشيبي، وهما عائلتان بارزتان من القدس، وأدى إلى تحالفات فئوية في البلاد كلها. وأنفقت كلتا العائلتين موارد معتبرة للتنافس مع بعضها، مذكية انقسامات ومسببة تفككات اجتماعية متعددة، مضعفة بذلك رد الحركة الوطنية على الصهيونية.

هيمنت مقاربتان على العلاقة بين القيادة الفلسطينية التقليدية والإدارة الاستعمارية البريطانية. وتبنت عائلة الحسيني مقاربة قائمة على المواجهة، وسعت إلى تعبئة الدوائر المؤيدة في الصراع ضد الصهاينة والبريطانيين. وبينما كانت هذه المقاربة بالتأكيد مدفوعة بعواطف مضادة للاستعمار، إلا أنها كانت تهدف أيضاً لحماية مكانة العائلة الاجتماعية وسلطتها ضد عائلة النشاشيبي، العائلة التي تنافسها سياسياً. وفي هذه الأثناء، تبنى حزب الدفاع الوطني التابع لعائلة النشاشيبي استراتيجية براغماتية عكست موقفاً معتدلاً ومتعاوناً مع الإدارة الاستعمارية البريطانية. وشكلت هذه الانقسامات الداخلية والنزاعات الفئوية، بالإضافة إلى مسائل أخرى، عاملاً جوهرياً في إضعاف النسيج الاجتماعي والسياسي الفلسطيني قبل الاستعمار الصهيوني، مما قاد إلى التطهير العرقي لفلسطين والقضاء على المجتمع الفلسطيني في نكبة 1948.(انظر مقالة لينا ميري في هذا المجلد للمزيد عن تلك الفترة).

**الفئوية الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية**

عاش غالبية الفلسطينيين في فترة ما بعد النكبة في أوضاع بائسة، مبعثرين في مخيمات اللجوء، ومجردين من الحقوق السياسية والكرامة. وحُرموا أيضاً من هوية سياسية مميزة ووجدوا نشاطهم خاضعاً لأنظمة عربية متعددة وأحزابهم السياسية. وفي أواخر الخمسينات، بزغت بضع مجموعات مقاومة فلسطينية استهلت الصراعات على الحدود الإسرائيلية مع الأردن ولبنان وبينما افتقرت هذه المجموعات إلى بنى وموارد تنظيمية، إلا أنها زرعت البذور لتشكيل الحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة. وفي الستينيات تحالفت هذه المجموعات المسلحة كي تشكل حركة تحرر أكثر تماسكاً وتنظيماً على طول الخطوط الإيديولوجية المتنوعة، مشكلة بشكل جماعي العمود الفقري لمنظمة التحرير الفلسطينية. وبدعم من نظام عبد الناصر، القائد القومي المصري من 1956 إلى 1970، تأسست منظمة التحرير الفلسطينية تحت رعاية الجامعة العربية في 1964. وكانت عملياتها ومناوراتها السياسية مقيدة بحسب الاعتبارات السياسية للأنظمة العربية ومعتمدة عليها.

وأدت حرب 1967 بين العرب وإسرائيل إلى هزيمة الدول العربية الرئيسية واستعمار الأجزاء الباقية من فلسطين، بما فيه الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. واستهلت هذه الهزيمة فصلاً جديداً في تطور الحركة الوطنية الفلسطينية. وشجعت الأوضاع الإقليمية بعد الحرب منظمة التحرير على منح الأولوية لدور القيادة الفلسطينية على حساب القيادة العربية، ولاستقلالية القرار، والقوة الرجالية في تحديد مصير الصراع.

إن الدينامية الأوسع لحركات العالم الثالث، التي انعكست في تعبئات متعددة معادية للاستعمار والإمبريالية المنتشرة في الجنوب العالمي بما فيه أميركا اللاتينية، غذت صعود منظمة التحرير الفلسطينية بعد 1967. وأثرت الثورة الجزائرية، والمقاومة الفيتنامية، والثورة الكوبية على نحو خاص بالحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة. مع ذلك، بما أن أغلبية الفلسطينيين يعيشون كلاجئين في البلدان المحيطة ووراءها، تركز تشكيل وتوسيع منظمة التحرير الفلسطينية بشكل رئيسي في المنفى. وساعد هذا أجزاء من منظمة التحرير كي تعمل على المستوى العالمي بالتعاون مع حركات ثورية مثل حزب العمال الكردستاني (البي كي كي) والقوات المسلحة الثورية في كولومبيا (فارك)، وفصيل الجيش الأحمر الألماني، والجيش الأحمر الياباني. وساعد هذا أقساماً من منظمة التحرير على جذب ثوريين من مختلف بقاع العالم، بما فيه الفنزويلي إلييتش راميريز سانشيز (كارلوس الثعلب)، الذي كان من بين الشخصيات الثورية الأكثر ملاحقة من قبل وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (السي آي إي) ووكالات الاستخبارات الإسرائيلية والغربية في السبعينات. وبالرغم من الجهود الإسرائيلية والغربية لتهميش منظمة التحرير الفلسطينية وتصويرها كمنظمة إرهابية دفعت منظمة التحرير بنجاح المسألة الفلسطينية إلى مركز انتباه العالم. مثلاً، كانت منظمة التحرير الفلسطينية أول حركة تحرر وطنية مُنحت عضوية مراقب في الأمم المتحدة في 1974، واعتُرف بها دولياً ك“ممثلة شرعية وحيدة للشعب الفلسطيني“. وفي الفترة الأولى من وجود منظمة التحرير الفلسطينية (1964-1974)، كانت فصائلها المختلفة موحدة نسبياً بإجماع وطني. وتجلى هذا بشكل خاص في تبني منظمة التحرير لميثاق وطني، شدد على استراتيجية تحرير مقبولة على نطاق واسع تؤيد إنشاء دولة فلسطينية لكل مواطنيها وفقط بعد تحرير الوطن من إسرائيل. وبالرغم من الإنجازات التاريخية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حدت الأجندات السياسية والإيديولوجية الانقسامية من قوتها. ونشبت الانقسامات الفصائلية حول مسائل متعددة: أشكال الصراع المضاد للاستعمار (الصراع المسلح إزاء المقاومة المدنية)، التحالفات الدولية والإقليمية (الدول التقدمية المعادية للإمبريالية إزاء الأنظمة الرجعية العربية، وكيفية التفاعل مع الولايات المتحدة الأميركية) وتوزيع السلطة في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية (بناء الأصوات على نظام الحصص إزاء التمثيل المتكافئ). فضلاً عن ذلك، استغلت الأنظمة العربية المتنافسة الحقل السياسي الفلسطيني كي تعزز مصالحها، وترد وتقصي القوى غير الموالية، وفي بعض الحالات شن حروب بالوكالة وهجمات مضادة ضد فصائل منظمة التحرير من أجل مصالح أنظمة أخرى.

**انقسامات اليسار واستياءات فتح**

كان اليسار الفلسطيني الضحية الرئيسية للنزاعات الإيديولوجية الطائفية داخل منظمة التحرير الفلسطينية، مما أضر بتماسكه وأثر في قدرته على أن يلعب دوراً قيادياً داخل مراكز القوة في منظمة التحرير. وفي 1967 اجتمعت مجموعات وطنية ويسارية مختلفة وشكلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وفي طورها الأول، قادت الخلافات الإيديولوجية إلى انقسامات متعددة. وفي 1968 تأسست الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة كمنظمة وطنية، تعمل تحت رعاية نظام البعث السوري. وحصل انقسام آخر في 1969 حين شكلت مجموعة من الماويين الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

وبين هذه الحركات اليسارية، بقيت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الفاعل السياسي والعسكري الأول. وعلى عكس الأحزاب الشيوعية العربية والفلسطينية لتلك الحقبة، التي تبنت الماركسية على النمط السوفياتي، لم تنظر إلى تبني لينينية ماركسية عابرة للقومية في إطار العروبة كتناقض. وألهمت سمعتها الثورية العالمية الصراعات المسلحة اليسارية والأفراد من كل أنحاء العالم الذين شاركوا مع الجبهة الشعبية في التدريب العسكري والعمليات المشتركة.

في هذه الأثناء، لم تر حركة التحرر الوطني الفلسطينية (فتح)، التي هيمنت على منظمة التحرير لعقود، الإيديولوجيا كسمة معرّفة لهويتها وإطارها التنظيمي. وقدمت نفسها ك“وصية“ للقومية الفلسطينية، لكنها تركت مفهوم القومية دون تعريف. وعنى هذا الغموض الإيديولوجي أن أشخاصاً من سلسلة واسعة من التوجهات (التي تتسلسل من القوميين اليساريين إلى ويمين الوسط والمحافظين) شكلوا جزءاً من الحركة. وبينما لم تشكل هذه التيارات الإيديولوجية المتنافسة أي تهديد داخلي بالانشقاقات، لكنها صارت معرضة لانقسامات خارجية دوافعها سياسية.

وبسبب وقائع إقليمية متغيرة أنتجتها المواجهات العسكرية الفلسطينية - الأردنية في ١٩٧٠-٧١ والحرب الإسرائيلية العربية في ١٩٧٣، تبنت قيادة منظمة التحرير التي تهيمن عليها فتح ”برنامج النقاط العشر“ داعية إلى تأسيس ”سلطة وطنية“ على أي جزء محرر من فلسطين المحتلة. ونشأت هذه الاستراتيجية الجديدة من الإجماع الوطني لمنظمة التحرير، حين ناصرت تحرير الوطن الذي يجب أن تتبعه دولة، بينما منح برنامج النقاط العشر الأولوية للدولة على التحرير.

ورداً على تبني فتح لهذا البرنامج في ١٩٧٤، انشقت مجموعة من مسؤولي فتح الكبار وأسست المجلس الثوري لفتح. لكن النظام العراقي والنظام السوري والنظام الليبي استمالوا هذا الفصيل الذي عمل لخدمة مصالحهم. وحصل انشقاق رئيسي آخر في ١٩٨٣، حين انشقت مجموعة من المتشددين الراديكاليين عن فتح بسبب قرارات عسكرية والحرب الأهلية اللبنانية. ولم يساعد إعلان فتح عن نيتها لإقامة علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة المسائل. وبدعم من سوريا، شكل المتشددون فصيل فتح الانتفاضة، الذي انخرط في اشتباكات مسلحة ضد قوى فتح في لبنان.

وفي قلب الخلافات الفصائلية في الحركة الفلسطينية كان هناك الصراع القائم طويلاً بين الدولة والتحرير. وقد بزغ هذا النزاع بعد أن أقرت منظمة التحرير التي تهيمن عليها فتح ”برنامج النقاط العشر“ في ١٩٧٤، والذي سلم أن الدولة يمكن أن تتحقق دون تحرير. واتهم معارضو هذه الاستراتيجية فتح بإعادة تعريف الأهداف الأصلية لمنظمة التحرير إزاء غايات أكثر اعتدالاً، وخشيت من أن مساراً كهذا سيقود في النهاية إلى تسويات سياسية وتنازلات لإسرائيل. وقسم هذا الجدل الحركة الوطنية الفلسطينية بين داعمين ل“النقاط العشر“ التي قادتها فتح، ومعارضين، قادتهم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي أكدت تمسكها بالهدف الأصلي لمنظمة التحرير والذي هو التحرير. على أي حال، إن التبدلات في موازين القوى جاءت لصالح تيار الدولة. وأضعف انسحاب منظمة التحرير من لبنان في ١٩٨٢، بعد الغزو الإسرائيلي، التيارات التحريرية داخل الحركة الوطنية.

وفي ١٩٨٠ صار صعود طموح الدولة واضحاً بشكل كامل في الجلسة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي عُقد في الجزائر في تشرين الثاني من ذلك العام. وأعلن ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير وقائد فتح تأسيس ”دولة فلسطينية مستقلة“ تدعو إلى التعايش على أساس قرارات الأمم المتحدة، وشجب ”الإرهاب“. وقد اعترف هذا الإعلان ضمنياً بإسرائيل وألزم الدولة الفلسطينية بحل الدولتين. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور النظام العالمي الجديد بقيادة أميركا، قبلت منظمة التحرير بشكل رسمي صيغة حل الدولتين كأساس للمفاوضات مع إسرائيل بتوقيع اتفاقيات أوسلو في ١٩٩٣.

**الإسلام السياسي والفصائلية**

إن البزوغ المتأخر للإسلام السياسي في فلسطين في الثمانينات أدخل عموداً إيديولوجياً إضافياً للحركة الوطنية، مما عنى أيضاً بعداً فصائلياً جديداً في السياسة الفلسطينية. وكان نشوء حركة الجهاد الإسلامي في أواخر السبعينات وفيما بعد حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في ١٩٨٧ نقطة انعطاف في تطور الحركة الوطنية الفلسطينية، التي شهدت تصاعداً في العمل الإسلامي المضاد للاستعمار والذي على نحو متزامن تحدى الهيمنة التاريخية للتيارين العلماني والقومي. وكان نشوء الحركات الإسلامية في فلسطين منتجاً فرعياً للأهمية المتصاعدة للإسلام السياسي في السياسة الإقليمية والدولية، الذي شجعته الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في البداية كي يكون قوة موازية للحركات الشيوعية والنفوذ السوفياتي في المنطقة. وتبنت إسرائيل أيضاً تكتيكاً مشابهاً بتشجيع نمو الحركات الدينية في فلسطين لتشكل ثقلاً مضاداً لنفوذ منظمة التحرير في الثمانينات وخاصة أثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣). مع ذلك، أدت هذه المقاربة إلى نتائج عكسية للاستراتيجيات الإسرائيلية التي أملت أن تتلاعب بالأحزاب الإسلامية وتوظيفها لخدمة مصالحها لكنها واجهت في النهاية متحدين أقوياء.

وبينما كانت كلٌّ من حماس والجهاد الإسلامي الممثلين الرئيسيين للإسلام السياسي في فلسطين ويمثلان بديلاً إسلامياً لمشروع منظمة التحرير العلماني، واختلفا بشكل جوهري من الزاوية الإيديولوجية والسياسية. إن إيديولوجية حماس متأصلة في المدرسة الفكرية للإخوان المسلمين وتنظر إلى الحركة كمعادية للاستعمار وتؤمن بالتحويل الإسلامي للمجتمع بأية وسيلة ضرورية كشرط أساسي لتحرير فلسطين. وبنت حماس أجندة إصلاح اجتماعي على الأرض من خلال شبكة قوية من الجمعيات الخيرية والثقافية والطبية والتربوية عززت قاعدتها الشعبية. ونافست مكانة منظمة التحرير ك“ممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني“ وموضعت نفسها كمنافس شرس للقوى الوطنية واليسارية.

أما حركة الجهاد الإسلامي، على العكس، والتي ألهمتها الثورة الإسلامية في إيران في ١٩٧٩، فقد انتقدت عقيدة الإصلاح الاجتماعية للإخوان المسلمين، وخاصة فيما يتعلق بأسلمة المجتمع كشرط أساسي للتحرير. منحت الأولوية لاستراتيجية الصراع المسلح بصرف النظر عن معتقدات الشعب، وناصرت تعاوناً وثيقاً مع القوى الثورية. وأهملت حركة الجهاد الإسلامي التعبئة الاجتماعية وركزت بشكل رئيسي على النشاط السياسي والعسكري. وعلى عكس حماس، لم تقدم حركة الجهاد الإسلامي نفسها كبديل لمنظمة التحرير، بل كفاعل متعاون يتميز بهويته الإسلامية. فضلاً عن ذلك، بينما أظهرت حماس مستوى من البراغماتية إزاء الأنظمة العربية المعتدلة، والمملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى دعمت الحركة مالياً لسنوات، عارضت حركة الجهاد الإسلامي التعاون مع أي نظام له علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

**أوسلو والتقسيم الفصائلي المهلك لفلسطين**

ما دفع إلى اتفاقية أوسلو الأولى في ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية برعاية أميركية هو إعادة تشكيل القوة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والانتصار اللاحق للرأسمالية الأميركية وعولمة الليبرالية. وسمح اتفاق أوسلو لقيادة فتح بأن تعود إلى الأراضي المحتلة وتؤسس سلطة حكم ذاتي، عُرف باسم السلطة الفلسطينية، على أجزاء محدودة من الضفة الغربية وغزة. وظفت اتفاقية أوسلو إطار حل الدولتين، الذي يجب أن يطبق بعد سلسلة من المفاوضات خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات. على أي حال، لم تقد عملية أوسلو إلى حل الصراع أو تشكيل دولة فلسطينية، بل خدمت في تقوية وتعميق السيطرة الاستعمارية الإسرائيلية على الحياة الفلسطينية. وتبدى هذا في توسع المستوطنات الإسرائيلية والقيود على حركة المواطنين الفلسطينيين، وتفكيك الجماعات الفلسطينية، والسيطرة الإسرائيلية على الأرض والموارد والحدود والاقتصاد.

تأسست السلطة الفلسطينية كدولة قيد التشكل، يدعمها ويغذيها واهبون غربيون ومؤسسات مالية دولية لعبت دوراً أساسياً في تصميم بناها ووظائفها. ولقد عرّض هذا المنظومة السياسية الفلسطينية لتدخلات وضغوط متنوعة من قوى خارجية. وفي هذا السياق، هجرت قيادة منظمة التحرير المهيمنة بشكل فعال الصراع المضاد للاستعمار لصالح بناء دولة ليبرالي في سياق مواصلة الاستعمار والتدخل الإسرائيلي. وكان أحد أكثر المعاني الضمنية بروزاً لعملية أوسلو هو أنها بدلت بنيوياً طبيعة والبنى والوظائف المتشعبة للحركة الوطنية الفلسطينية. ورغم أنه كان من المفترض أن تكون السلطة الفلسطينية خاضعة لمنظمة التحرير، حلت محلها بالتدريج كنقطة مرجعية مركزية للسياسة الفلسطينية. وكان الأمر الخطير هو أن تأسيس السلطة الفلسطينية تحت هيمنة النظام الاستعماري الاستيطاني حاصرَ قوى منظمة التحرير الأوسع وتنوعها السياسي في بنية مؤسساتية معرفة على نحو محدود، وحد من جغرافيتها وحاصرها وحكمها بسياسة إقصائية. وقاد هذا إلى تهميش منظم لمنظمة التحرير التي فقدت قدرتها الثورية وتفويضها التمثيلي من خلال أوسلو.

مرت فتح في فترة انتقالية فوضوية وغير محددة من حركة تحرر إلى حزب دولة، لكنه حزب دولة بدون دولة. وبالنتيجة، صارت السلطة الفلسطينية مشروعاً هيمنت عليه فتح، مبنياً على الريعية المضمونة من المساعدة الدولية، وحكم الزعيم الأبوي والسياسة الاستبدادية. وهيمن قادة فتح على مؤسسات السلطة الفلسطينية ومارسوا سياسة استبدادية تفتقر للتمثيل والتفويض الشرعي. وصارت كوادر فتح جوهر نظام السلطة الفلسطينية، الذي تمثله بيروقراطية ضخمة غير فعالة من القطاع العام، تتلقى امتيازات اقتصادية متنوعة مقابل الولاء السياسي.

فُصل متشددو فتح السابقون كجزء من اتفاقيات الأمن بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وحل محلهم قوى أمنية دربتها الولايات المتحدة كي تؤدي عمليات الضبط الداخلي وتحرس نخبة السلطة الفلسطينية وتؤمن أمن إسرائيل. وجاء مع هذا الانتقال تبدل جوهري في الفكر السياسي للحركة وخطابها نحو المفاوضات، وبناء السلام، وبناء الدولة، والنظام العام. وخدم هذا في تلبية شروط الواهبين الغربيين وتلبية المطالب الإسرائيلية والأميركية وبالتالي للحفاظ على الوضع السياسي القائم.

وعلى الصعيد الاقتصادي، إن تدخل الواهبين الدوليين في تصميم البنية الكلية للسلطة الفلسطينية ودعم السياسات الليبرالية الجديدة من خلال إسرائيل في ظل الاحتلال المتواصل ولد شبكات زبائنية ومؤسسات فاسدة ومستويات عليا من التفاوت واللامساواة داخل المجتمع الفلسطيني، وفاقمت أوضاع كهذه التناقضات الداخلية والتوترات بين الفصائل السياسية المختلفة. وفي النهاية أجبرت أشكال غير مسبوقة من الفصائلية والانقسامات الفلسطينية الداخلية الحركة الوطنية على الدخول في حالة من الركود والارتباك الإيديولوجي.

**يسار ما بعد أوسلو وصعود حماس**

واجه اليسار الفلسطيني في بيئة ما بعد أوسلو انحداراً درامياً وصار بطرق كثيرة رهينة للوضع القائم الناجم عن اتفاقيات أوسلو. وجاء توقيع اتفاقيات أوسلو في وقت خطير بالنسبة لليسار لأنه حدث بعد تفكك الكتلة الاشتراكية والتفكك المرافق للحركات الثورية وحركات التحرر في العالم التي كانت حليفاً أساسياً لليسار الفلسطيني. وعلى الصعيد السياسي، انقسم اليسار حول اتفاقيات أوسلو، مما قاد إلى المزيد من التشظي. وأثر هذا في قدرة اليسار على تشكيل جبهة موحدة وإنتاج بدائل نظرية وعملية صالحة للواقع السياسي والمؤسساتي لعالم ما بعد أوسلو.

إيديولوجياً، عانى اليسار أيضاً من أزمة سياسية مزمنة منعته من إعادة إدخال بدائل اشتراكية وتعزيز استراتيجيات تحرر فعالة. ولم يكن اليسار الفلسطيني قادراً على إعادة ابتكار طرق جديدة لفهم تحول البنية الطبقية والتبدلات الجذرية في الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة بعد اتفاقيات أوسلو. بالتالي، إن التشديد على الصراع الاجتماعي في جوهر الأفكار الماركسية التي أثرت في نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية تراجع بشكل كبير وصار مجرد بلاغة فارغة.

ارتبطت الطرق التي أثرت بها المنظمات الدولية غير الحكومية في الحركات الجماهيرية في أوائل التسعينيات بتراجع الصراع الاجتماعي كجزء جوهري من إيديولوجية اليسار. وأعاد المجتمع المدني بناء نفسه منهجياً وفق مبادئ ليبرالية جديدة كنتيجة لدخول الواهبين الدوليين والشروط التي فرضوها على التمويل. وقادت هذه العملية الكثير من منظمات المجتمع المدني كي تصبح نخبوية التوجه دون قاعدة جماهيرية وأكثر اهتماماً بتطبيق أجندات الواهبين بدلاً من البرامج المصاغة محلياً. وكانت التأثيرات تبدلات إيديولوجية جردت طبيعة الصراعات من السياسة وابتعدت عن التركيز على المعرفة والتعبئة المضادة للاستعمار. واستمالت سياسة المنظمات غير الحكومية جزءاً كبيراً من القادة والكوادر اليسارية، الذين لا يملكون أجندة فعالة لتغير اجتماعي جذري.

في هذه الأثناء، صار الإسلام السياسي قوة مهيمنة على حساب قوى منظمة التحرير العلمانية. وصارت حماس، بخاصة، لاعباً أساسياً في السياسة الفلسطينية ونجحت في توسيع قاعدتها الشعبية. وهكذا شكلت حماس التحدي المحوري للسلطة الفلسطينية التي تقودها فتح من خلال ممارسة سياسة مضادة للهيمنة خارج بنى السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير. وفي التسعينيات، بذلت الحركة جهوداً كي تلغي شرعية عملية أوسلو وجهود بناء الدولة لدى السلطة الفلسطينية من خلال تبني الصراع المسلحة وشن هجمات على الاحتلال الإسرائيلي.

نجحت حماس في موضعة نفسها في واجهة السياسة الفلسطينية لعدة أسباب. أولاً، استخدمت الحركة خطاباً دينياً شعبوياً صور حماس كطليعة الإسلام في فلسطين، وشبكة من المنظمات الخيرية التي عملت على المستوى الجماهيري وبين القطاعات الأفقر للسكان وأدخلت هذا الخطاب الإيديولوجي في عملها، كي تعبئ شريحة مهمة من السكان. ثانياً، بنت حماس بنية داخلية متماسكة مستندة إلى منهج وتنظيم قويين. ويعكس بناؤها الهرمي توزيعاً محكماً بين الفروع السياسية والعسكرية والاجتماعية والإدارية، وبين قيادتها الخارجية والداخلية. سمح هذا للحركة بأن تحافظ على حضور مؤثر على الأرض حتى في فترات الأزمة.

ثالثاً، نشأت حماس وتطورت في جو هيمن عليه صعود الإسلام السياسي في العالمين العربي والإسلامي، الذي أكد أشكالاً مختلفة من الدعم في جو إيديولوجي مضياف من النمو.

**سياسة مزدوجة النهج**

تتوجت التناقضات الداخلية التي ولدها الخصام الفصائلي في صراع مدني بين فتح وحماس في ٢٠٠٧، انتهى في انقسامات ثنائية القطب، اجتماعية ومؤسساتية وأرضية بين الضفة الغربية وغزة. واستغلت إسرائيل منهجياً الانقسام من خلال تبني سياسات منفصلة مع السلطة التي تقودها فتح في الضفة الغربية (سلام اقتصادي وتعاون أمني)،أما بالنسبة لحكومة حماس في غزة فقدت تعرضت لحصار مشل وهجمات عسكرية بين فترة وأخرى، كما في ٢٠٠٨ و٢٠١٢ و٢٠١٤. وأسهم تبني هذه السياسات المنفصلة في مأسسة انقسام فلسطيني داخلي. وأغرق هذا الانقسام الحركة الوطنية على مستويات عدة. من ناحية، عنى استيلاء حماس على غزة تسوية بين المقاومة والحكم. وحالما استملت حماس السلطة اتبعت مسار التخلص من النزعة الراديكالية كي تعزز نفوذها، وبنت بيروقراطيات وأجهزة أمنية من أعضائها، وفرضت النظام العام، واعتماد حسابات حذرة في العلاقات الخارجية. ومن ناحية أخرى، قدمت فتح المزيد من التنازلات لإسرائيل والمانحين الدوليين، محسنة صلاتها مع السلطات الإسرائيلية في جميع المسائل الاقتصادية والأمنية والمدنية تقريباً. بالإضافة إلى ذلك، صارت السلطة الفلسطينية في رام الله متلقية رئيسية للدعم المالي والتقني من الواهبين الغربيين.

ووسط هذا الفراغ، فشل اليسار في إعادة الظهور كقوة بديلة لهذا الانقسام ثنائي القطب ووجد نفسه بدلاً من ذلك خاضعاً له.

وبالرغم من أن الحركة الوطنية الفلسطينية أحدثت أثراً قوياً في تاريخ حركات التحرر العالمية، فإن تعدديتها أخلت المكان لفصائلية وبائية أنتجت تأثيرات انقسامية خطيرة وشلت قدرة الحركة على تحقيق أهدافها المعلنة.

*\**طارقداناأستاذمساعدفيمركزالصراعوالدراساتالإنسانيةفيمؤسسةالدوحةللدراساتالعليا،كانمديراًلمركزدراساتالتنميةفيجامعةبيرزيت،فلسطين*.* ويعملكمستشارسياسيلشبكةالسياسةالفلسطينية *(*الشبكة*)* وعضواللجنةالتوجيهيةلمشروعالاقتصادالسياسيالعالمي*.*